ألمانيا والعلاقات مع دول الخليج: نحو سياسة واضحة المعالم

فولكر بريتس(*)

مقدمـة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ارتكزت السياسات الألمانية الداخلية والخارجية حول عدة مسائل محورية ارتبطت عمومًا بنتائج هذه الحرب المدمرة التي أثرت على القارة الأوروبية والعديد من الشعوب في القارة الأوروبية والعالم، ومن أبرز هذه المسائل: إعادة إعمار ألمانيا على كافة الأصعدة وخصوصًا الاقتصادية، الهوية الوطنية الألمانية بعد زوال النازية، إعادة صياغة العلاقات على أسس راسخة مع دول الحلفاء وبالذات في أوروبا ومع الولايات المتحدة التي قادت الحلفاء في الحرب، بناء العلاقات مع جيران التماس الجغرافي، إعادة توحيد ألمانيا المنقسمة إلى دولتين في ظل وجود المعسكرين الشرقي والغربي، بناء وتعزيز مسيرة اندماج اقتصادي شكلت نواة الاتحاد الأوروبي الحالي، بناء الجسور التي تخفف من التوتر بين الشرق والغرب، والتنسيق الدفاعي مع دول القارة الأوروبية وبالطبع مع الدول الأعضاء ومنظومة حلف شمال الأطلسي.

بمرور الزمن أخذت السياسة الخارجية الألمانية تجاه العالم ومختلف مناطقه تتضح وتترسخ غير أن هذا لم يكن حالها تجاه منطقة الخليج أو الشرق الأوسط، فحتى الآن لم تحدد ألمانيا سياستها الخارجية تجاه هذا الجزء من

(*) مدير قسم دراسات الشرق الأوسط في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، برلين.

العالم، بالرغم من أن مصالحها التجارية والاقتصادية القائمة يمكن أن تشكل ركيزة أساسية لهذه السياسة وإطاراً قوياً لعلاقاتها مع دول الشرق الأوسط ودول الخليج.

من هذا المنطلق، يمكن القول إنه فيما شكلت المصلحة التجارية والاقتصادية أقوى أسس لعلاقة ألمانيا مع دول الخليج عامة ودول مجلس التعاون على نحو خاص، إلا أن ألمانيا لم تقم بمبادرات سياسية إلا حديثاً وباتجاه إيران فقط.

وفيما عدا ذلك، حتى العلاقات الأمنية المحدودة التي وجدت مع دول المنطقة كانت تفهم على أنها جزء من الالتزامات عبر الأطلسية بدلا من أن تكون جزءاً من علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف مع دول الخليج، إلا أنه نتيجة لعدة عوامل، فإن الانطباع المأخوذ عن ألمانيا كدولة لا تهتم سياسياً بالمنطقة قد يتغير لأن الجغرافيا السياسية الأوروبية، وتوقعات دول المنطقة ذاتها، ومطالبة أمريكا حلفاءها التقليديين بالمشاركة في مشروع عبر أطلسي لشرق أوسط أكبر أو أوسع أمور تلعب كلها دوراً في هذا السبيل.

سيبدأ هذا البحث بتناول مختصر لعلاقات ألمانيا السياسية والاقتصادية الحالية والمحدودة نسبياً مع منطقة الخليج، وسيركز على العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي مع تطرق عابر للعلاقات مع العراق وإيران، بهدف إيضاح التباين أو الخصوصيات في النهج الألماني تجاههما مقارنة بدول الخليج الأخرى، وسيركز البحث على العوامل التي يمكن أن تزيد من اهتمام ألمانيا بالشرق الأوسط والخليج؛ وصولا إلى رسم المواصفات المحتملة لنهج ألماني أكثر وضوحاً نحو المنطقة.

الخليج في السياسة الألمانية

تبين أية متابعة للسياسات الألمانية في الشرق الأوسط أن ألمانيا أخفقت قبل وبعد توحيدها في تحديد مصالحها في الشرق الأوسط. بل زيادة على ذلك وفي التسعينيات – على الأقل – كان مقبولا من السواد الأعظم داخل الطيف السياسي الألماني اعتبار أن ألمانيا لم تكن وليست بحاجة لسياسة شرق أوسطية.

وفيما وجد بالوقت ذاته ما اعتبر أنه سياسة ألمانية مميزة تجاه إسرائيل وربما إيران وغيرهما من الدول، إلا أن وجود سياسات تتعلق بالمنطقة ككل: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو الخليج فلم تحدد أو يوضع لها إطار نظري واضح بتاتًا.

وقد قُبل كأمر واقع وجود أولوية لمصالح فرنسية، بريطانية، أو أمريكية في بعض أنحاء المنطقة كما اعتبر الخليج وبشكل عام منطقة نفوذ خاصة بالولايات المتحدة. كذلك، وعلى عكس بريطانيا وفرنسا، لم يكن لألمانيا تاريخ استعماري في الخليج أو في الشرق الأوسط الأوسع بحيث يسمح بإيجاد علاقات سياسية أو أمنية أو اقتصادية دائمة.

في التسعينيات من القرن العشرين، وأثناء إعادة توحيد واستعادة ألمانيا لسيادتها الكاملة، انطلقت دعوات متكررة إلى سياسة أكثر وضوحًا أو إلى (مفهوم) يؤطر علاقات ألمانيا تجاه منطقة الشرق الأوسط التي أضحت أكثر وجوداً من ذي قبل. ولم يكن هناك شك لدى كل من دعا إلى تواجد أكبر لألمانيا في الشرق الأوسط في أن دول الخليج وكذلك المغرب يمكن أن تشكل جزءًا من السياسة الألمانية الشاملة تجاه المنطقة، وقد عكس هذا التوجه أمران: أولهما: أن سياسة ألمانية شرق أوسطية ذات معنى لا يمكن لها، رغم الأهمية

العظمى للعلاقات الألمانية – الإسرائيلية، أن تركز على إسرائيل وعلى العلاقات العربية – الإسرائيلية وحدها.

فقد أصبح المغرب محط اهتمام رئيس في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، كما أن التطورات في الخليج ينبغي أن تحظى باهتمام ألمانيا كبقية الدول الصناعية الأخرى، وعلى الأقل بسبب أهمية السعودية والعراق وإيران ودول الخليج الأصغر بالنسبة لموارد الطاقة العالمية[١]، ثم في ضوء المخاطر الأمنية ـ كانتشار الصواريخ بشكل خاص ـ التي يمكن أن تظهر في الخليج [٢].

ثانيهما: إنه لم يكن ينظر إلى الخليج في ذلك الوقت (ولا الآن عمومًا) كمنطقة جغراسياسية بحد ذاتها كي توضع له مناهج سياسية، بل أُعتبر بدلا من ذلك جزءاً من منطقة الشرق الأوسط العربية التي تمتد من إيران شرقًا وحتى المغرب غربًا [٣]. وفي الوقت نفسه، أعتقد عدد غير قليل من الألمان أنه فيما يمكن ـ بل ويجب ـ على ألمانيا أن تكون أكثر نشاطًا في منطقة الخليج ككل، لا ينبغي أن تصبح المنطقة المحور الأهم لهذا النشاط.

ويرى مدير معهد الشرق الألماني أن مدى النشاط الألماني في الخليج الفارسي محدود خصوصًا فيما يتعلق بالجزيرة العربية، حيث الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة[٤]. إن دعوة أحد البرلمانيين الألمان إلى أن تعمل ألمانيا (كوسيط) بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي [٥]، لم يمثل قطعًا الرأي الغالب داخل مؤسسة السياسة الخارجية الألمانية.

المصالح التجارية الألمانية في الخليج

عمليًا، اعتبرت الطبقة السياسية الألمانية العلاقات مع دول الخليج وبالأخص دول مجلس التعاون أنها تجارية بطبيعتها، وحتى الزيارات الرسمية

على أعلى المستويات كان يُنظر إليها على أنها زيارات ترويجية بغرض توثيق التعاون الاقتصادي (٦) .

لقد كان نهج ألمانيا تجاه دول مجلس التعاون في هذا السياق لا يختلف عن النهج المتبع من الاتحاد الأوروبي بشكل عام، فدول الاتحاد كل على حدة وعلى الأخص بريطانيا وعلى مستوى أقل فرنسا، كانت تحتفظ بعلاقات قوية مع الملكيات في الخليج في ميادين السياسة والأمن.

وفي بروكسل حيث تتبلور العلاقات المشتركة للاتحاد الأوروبي مع مجلس التعاون، توضح وثيقة سياسية حديثة أن التركيز - حتى الآن - كان على التجارة والعلاقات الاقتصادية (٧)، لذا فليس من العجب أن تكون لهذه الموضوعات المهيمنة على الاجتماعات المنتظمة لمسؤولي الاتحاد الأوروبي ومسؤولي دول مجلس التعاون الخليجي في المفاوضات الجارية حول اتفاقية التجارة الحرة والمسائل المتصلة بذلك.

لقد أبدت ألمانيا تأييدها لهذه الجهود، لكنها لم تفعل ذلك من خلال إطار الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي شكلت فيه التجارة مقدمة علاقات ألمانيا مع مجلس التعاون. لا ينبغي إعطاء المصلحة التجارية الألمانية مع هذه الدول أهمية أكثر مما ينبغي، فما يستحق الذكر في مجال الاستيراد هو النفط والمنتجات النفطية فقط رغم أن ألمانيا تتسلم جزءًا يسيرًا من وارداتها من النفط والغاز من دول الخليج (٨).

ولم تقلق ألمانيا أبدًا من احتمال كون الدول المصدرة للبترول راغبة يومًا ما في قطع مواردها النفطية لأن الاعتمادية التجارية متبادلة بين الطرفين والأصح، أن ما يهم الصناعة الألمانية هو استقرار أسعار النفط العالمية، وإمكانية زيادة الواردات النفطية من الخليج مستقبلا وبالطبع، قدرة مصدري

النفط على استيراد المنتجات والخدمات الألمانية، ثم استعادة وتدوير ما تدفعه ألمانيا ثمنًا لنفطها في الاقتصاد الألماني.

وفي هذا السياق، هناك أسباب قليلة تدفع المؤسسات الألمانية للشكوى: فالتجارة مع دول الخليج تظهر فائضًا كبيرًا في ميزانها لصالح الجانب الألماني، كما أن ارتفاع وانخفاض واردات دول الخليج يتبع عمومًا تطورات أسعار النفط.

إن حجم التجارة مع دول الخليج كنسبة مئوية من التجارة الخارجية الألمانية الكلية منخفض نوعًا ما، فهو يشكل ٠,٨٪ بالنسبة لمجلس التعاون، و٠٥,١٪ عند إضافة إيران والعراق لمجلس التعاون. وقد تراجعت هذه النسبة بنهاية التسعينيات بعد تدهور أسعار النفط، وهو ما أدى بالتالي لانخفاض واردات دول الخليج عامة، لكنه منذ عام ٢٠٠٠م ارتفعت التجارة الألمانية مع دول الخليج مرة أخرى.

لقد كانت الإمارات العربية المتحدة الدولة الوحيدة التي ازدادت وارداتها من ألمانيا باضطراد خلال السنوات العشر الماضية. وفي عام ٢٠٠٣م أصبحت الإمارات أهم شريك تجاري لألمانيا في الخليج وجاء ترتيبها (٣٥) في قائمة الدول المستوردة من ألمانيا، تتبعها في المرتبة (٣٧) المملكة العربية السعودية التي كانت الشريك الأول لألمانيا في المنطقة للعدة عقود [٩]. كما أخذت التجارة مع إيران ترتفع كثيرًا في السنوات الأربع الماضية حيث جاء ترتيبها (٣٩). أما بقية دول الخليج، فقد جاء ترتيبها على قائمة الشركاء التجاريين المستوردين من ألمانيا على مستوى العالم، الكويت (٥٥)، العراق (٨٣) وقد كانت في السنة السابقة في المرتبة (٧٧) [١٠]، قطر (٧٣)، عمان (٨٠)، والبحرين (٨٢) ومنذ عام ٢٠٠٤م ودولة الإمارات العربية المتحدة هي

الشريك الأول لألمانيا بالتبادل التجاري في منطقة الخليج .

الجدول رقم (١) : الصادرات الألمانية لمنطقة الخليج حسب الدولة (بملايين الدولارات)

المصدر : صندوق النقد الدولي - الكتاب الإحصائي السنوي لاتجاه التجارة للأعوام ٢٠٠٠/ ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣

الجدول رقم (٢) : الواردات الألمانية من منطقة الخليج حسب الدولة (بملايين الدولارات)

المصدر : صندوق النقد الدولي - الكتاب الإحصائي السنوي لاتجاه التجارة للأعوام ٢٠٠٠/ ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣م

تعد الاستثمارات الألمانية المباشرة في دول الخليج محدودة، كما أن الفرص التجارية محط بحث مستمر لأن المؤسسات التجارية الألمانية حذرة من المخاطر ولديها شكوك حول استقرار البيئة التجارية وحكم القانون في بعض دول المنطقة نتيجة الهجمات الإرهابية فيها مؤخراً.

فالمشاريع المشتركة في بعض البلدان كالمملكة العربية السعودية التي تتضمن التكنولوجيا والخبرات الألمانية، والمشاركة القوية برأسمال محلي - يمكن لها أن تصبح نموذجًا يحتذى. فالمشروع المشترك لإنتاج الشاحنات في السعودية بالتعاون مع شركة مرسيدس بنز يشكل أحد أكبر المشاريع الاستثمارية في البلاد، وهناك أيضًا مشروع سعودي مشترك مع شركة سيمنز لإنتاج المعدات الطبية حيث يمثلان معًا حالات ناجحة في هذا المضمار (١١).

في هذا الضوء، ورغم أن دول الخليج ليست موقعًا رئيسًا للصادرات الألمانية أو مركزًا أساسيًا للاستثمارات الألمانية إلا انها تشكل بالتأكيد سوقًا جذابة لبعض القطاعات الصناعية الألمانية. وينطبق هذا بنحو خاص على السيارات وغيرها من الآلات وقطع الأجهزة وبدائلها والتجهيزات ذات العلاقة (بما يشمل الالكترونيات، الأدوات الكهربائية، ومكائن صنع الأدوات) والتي تقف على قمة السلع المصدرة لدول الخليج (باستثناء إيران، التي تنتج سياراتها الخاصة بها، شملت المعدات قبل القيام بصناعة السيارات مدى من الخطوط التصنيعية الأخرى) (١٢).

من هنا، يمكن افتراض أن الشركات الألمانية المتخصصة في الصناعات أعلاه تظهر اهتمامًا معينًا بتعزيز الروابط بين ألمانيا والخليج. وفيما قد يكون الأمر صحيحًا بالنسبة لبعضها فهو أقل مما ينبغي توقعه، وفي واقع الأمر، لم يكن كبار مسؤولي الشركات الألمانية أبداً أكثر نشاطًا في رحلاتهم للخليج أو

الشرق الأوسط من كبار السياسيين الألمان.

وقد شكى العديد منهم بأن مثل هذه الرحلات مزعجة ومضيعة للوقت، وتفتقر للفاعلية - إذ بعد كل شيء، ألا يستمتع الزبائن في الشرق الأوسط بالسيارة المرسيدس على أية حال؟

خلاصة القول أن اهتمام المؤسسات التجارية الألمانية بالمحافظة على نصيبها من أسواق دول الخليج وربما زيادته يؤخذ كأمر مفروغ منه، ومع ذلك، لا يمكن الجزم بأن التبادل التجاري هو ما يدفع السياسات الألمانية نحو الخليج خصوصا وأن مجتمع رجال الأعمال لم يدفع باتجاه العلاقات السياسية الألمانية مع هذه الدول.

الإهمال غير المؤذي

من الملاحظات حول السياسات الألمانية تجاه الخليج أن جماعات المصالح القوية لم تعمل من أجل دور أكثر نشاطًا أو سياسة ألمانية مدروسة تجاه الخليج، أو في هذا السياق، من أجل توجه أكثر قوة لإقامة العلاقات مع دول مجلس التعاون.

وفيما نالت الأمور المتصلة بإيران والعراق اهتمامًا واسعًا في مناقشات البرلمان الألماني، فقد ندر أن بحث البرلمان في التطورات الحاصلة في الدول الخليجية الأخرى أو في علاقات ألمانيا معها. فقد ركزت معظم الأسئلة القليلة التي طرحها النواب على الحكومة وتعلقت بدول مجلس التعاون على مبيعات الأسلحة الألمانية، وعلى بعض مسائل حقوق الإنسان، كما لم تناقش العلاقات السياسية أو الاقتصادية الثنائية بشكل مهم قط(١٣).

لقد كان لدى جماعات حقوق الإنسان وفق ما عكسته بعض هذه الأسئلة قلق كبير حول ذلك بالنسبة للمملكة العربية السعودية، لكن المملكة لم تكن

أبداً مستهدفة بذاتها عند محاولة هذه الجماعات التأثير على سياسات الحكومة، فقد تركزت معظم الضغوط السياسية لهذه الجماعات على علاقات الحكومة الألمانية مع دول أخرى مثل: تركيا، إسرائيل أو روسيا.

أما الخلافات فكانت حول مسائل حقوق الإنسان حيث ينطبق هذا بشكل رئيس على العلاقات الألمانية - السعودية وعلى السياسات البيئية (ضريبة الكربون)، فيما لم تكن هناك خلافات سياسية رئيسة بين الحكومة الألمانية والحكومات الأخرى في مجلس التعاون.

وفي الحقيقة، كان هناك اتفاق واسع على القضايا الإقليمية والدولية المهمة، بما في ذلك استراتيجيات تعزيز استقرار أفغانستان بعد سقوط نظام طالبان، والحاجة إلى حل على أساس قيام دولتين لإنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي، والرغبة ـ على الأقل رسميًا ـ في ايجاد حل سلمي للنزاع في العراق، ثم بعد الحرب، في دور أقوى للأمم المتحدة لإعادة إعمار العراق من الناحيتين الاقتصادية والسياسية (١٤).

إن الخلافات بين الحكومة الألمانية وبالذات مع الحكومة السعودية التي كان يمكن لها أن تؤثر حقيقة على العلاقات الثنائية بينهما، كانت بشكل رئيس حول ما ينبغي للمواطنين والمؤسسات في الدولتين فعله أو الامتناع عن فعله كل في الدولة الأخرى.

وتشمل الأمثلة الحديثة على هذا الأمر، الجدل الواسع والخلافات داخل ألمانيا حول التعاليم المتطرفة والأساتذة المتطرفين في مدرسة تديرها السفارة السعودية في بون (أكاديمية الملك فهد)، وكذلك نشاطات دبلوماسي سعودي اشتبه بعلاقاته مع إسلاميين متطرفين وجماعات إرهابية في برلين وهامبورغ.

وفي الوقت الذي لم تكن فيه الشرطة الألمانية راضية عن مستوى التعاون

السعودي معها في تحقيقاتها، سعت الحكومتان وما زالتا إلى معالجة مثل هذه الأحداث على نحو لا يهدد العلاقات بين الطرفين (١٥).

لذلك، قد يكون عدم وجود مسائل خلافية رئيسة قد أسهم في التقليل من الاهتمام السياسي لصانعي القرار السياسي في ألمانيا، فإذا كان هناك القليل من الأزمات الثنائية التي تحتاج للمعالجة أو جروح تتطلب الشفاء، وإن لم تكن هناك حاجة للوساطة الألمانية بين دول مجلس التعاون وأي من أصدقاء أو حلفاء ألمانيا فلا توجد حاجة ملحة إذن لزيادة النشاطات الدبلوماسية.

كذلك، وعلى عكس بقية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانت هناك مسألتان لم ينظر إليهما بتاتًا كمشاكل في علاقات ألمانيا مع دول مجلس التعاون: الهجرة وبالذات غير الشرعية التي تخشاها أوروبا وتشكل باعثًا رئيسًا لدول الاتحاد الأوروبي، كي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، ثم المتطلبات المالية حيث إن دول مجلس التعاون نفسها من أكبر الدول المانحة للمساعدات التنموية. إذ كلها تم الحصول على خدمات المؤسسات الاستشارية الألمانية المتخصصة قي التنمية والتمويل العام للتعاون التنموي، قامت هذه الدول بالدفع لها.

عمومًا، يمكن القول بأن ألمانيا تعاملت مع الخليج كميدان ومحط اهتمام السياسة الخارجية للحلفاء أكثر من اهتمامها به نفسها، ولهذا السبب، كانت الخطوات التي اتخذتها ألمانيا تجاه دول الخليج في معظمها حصيلة اعتبارات السياسة عبر الأطلسية، أو بسب أجندة أوروبية مشتركة تتعلق بالشرق الأوسط لا الاعتبارات الخاصة بألمانيا حيث تجلى هذا في المسائل المتعلقة بالأمن الدولي. بالمقابل، تظهر علاقات ألمانيا بإيران صورة مختلفة إنما يمكن - عمومًا - وفي هذا الضوء وصف السياسة الألمانية تجاه الخليج بأنها سياسة

الإهمال غير المؤذي [١٦]. لقد اعترف المستشار الألماني جيرهارد شرويدر بذلك ضمنًا، عندما وعد بتحسين السجل الحالي لألمانيا أثناء زيارته للمنطقة في خريف عام ٢٠٠٣م، فقد قال إنه لا ينبغي أن تمر عشرين سنة أخرى قبل الزيارة الثانية لمستشار ألماني للمملكة العربية السعودية [١٧].

السلاح للجزيرة العربية: حالة من الاعتبارات عبر الأطلسية

يوفر نشر كتيبة من الجيش الألماني في الكويت متخصصة بالحروب النووية والكيماوية والجرثومية ومزودة بست دبابات من طراز (الثعلب) لكشف التلوث والحماية من هذه الأسلحة منظوراً يتيح إلقاء الضوء على الجدل والاعتبارات الخاصة بالطبقة السياسية في ألمانيا المتعلقة بالتواجد في المنطقة.

فقد أرسلت الكتيبة للكويت في شهر فبراير عام ٢٠٠٢م ضمن حملة (الحرية الدائمة) حيث بقيت هناك حتى منتصف عام ٢٠٠٣م، وحين أرسلت ومنذ البداية، طالب بعض نواب المعارضة سحبها كي لا تتورط ألمانيا في نزاع شبيه بالحرب الأمريكية في العراق لا يغطيه دعم البرلمان الألماني للإسهام العسكري في حملة (الحرية الدائمة).

وردت الحكومة بالقول: إن معلوماتها تشير إلى عدم وجود خطط عملية لدى واشنطن لمهاجمة العراق وإن المهمة هي جزء من مناورة تدريبية تهدف لحماية السكان والقوات الأمريكية في الكويت من الأخطار (الإرهابية) التي قد تستخدم فيها الأسلحة البيولوجية والكيماوية [١٨].

وقد تزايدت الأصوات المطالبة للحكومة بسحب الكتيبة ومنها صوت ممثل المعارضة المحافظ والمنافس لشرويدر في انتخابات عام ٢٠٠٢م الفدرالية خصوصًا بعد أن أصبح خيار الحرب أكثر واقعية. وبعد قليل من المناقشات الداخلية، قررت الحكومة أن تبقى الكتيبة هناك حتى في حالة اندلاع الحرب،

رغم المعارضة القوية لخطط حرب الولايات المتحدة.

وفي الحقيقة، ارتفع عدد أفراد الكتيبة العسكرية في الكويت من حوالي ٦٠ إلى ٢٠٠ فرد كما نشطت الوحدة حين بدأت الحرب من خلال تفحص إصابات الصواريخ العراقية بحثا عن آثار الإشعاعات والعناصر الكيماوية والجرثومية.

عسكريًا، كان الأمر منطقيًا، إذ رأى أعضاء الكتيبة أن مهمتهم هي دعم سكان الكويت والجنود الأمريكيين في حال وقوع هجوم عراقي بأسلحة الدمار الشامل بدلا من هجمات الإرهاب الدولي. لكنه بالنسبة لبعض وسائل الإعلام والسياسيين على أية حال، أثار الأمر شكوكًا حول استمرارية سياسة شرويدر في معارضة الحرب.

ألا يعني إبقاء الكتيبة وتعديل مهامها قبولا - إلى حد ما - بإسهام ألمانيا في الحرب؟ [١٩].

إن شرويدر لم يقم بذلك، بل سعت الحكومة إلى التأكيد على عدم وجود تناقض بين معارضتها للحرب والتزاماتها الإنسانية بالمساعدة في حماية الكويتيين أو الأمريكيين من المخاطر المحدقة بصرف النظر عن مصادرها. وحتى قبل إطلاق الرصاصة الأولى على أية حال، لم يدع المستشار شكًا في أن قراره بإبقاء الكتيبة في الكويت لم يكن ذا صلة بالعلاقات الثنائية الألمانية - الكويتية أو بالعلاقات الألمانية - العربية، بل ضمن إطار علاقات ألمانيا عبر الأطلسي "لو سحبت الثعالب" كما نقل عن شرويدر فلن تكون هناك حاجة لمستشار ألماني كي يبذل جهدًا للسفر إلى واشنطن في السنوات الخمسين القادمة [٢٠].

لعبت دبابات الثعلب الألمانية دورًا في العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى أيضًا ففي عام ٢٠٠٠م، تم التفاوض على شراء ما يقرب من

٧٠ آلية من هذه الآليات من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة، لكن صادرات الأسلحة الألمانية أمر حساس على الصعيد الداخلي كما أن قوانين تصدير السلاح مقيدة بشكل كبير إلا أنه عمليًا، تتيح القوانين الألمانية مجالا واسعًا للتفسير والتأويل.

من حيث المبدأ، يحظر القانون الألماني تصدير السلاح إلى (مناطق التوتر)، وللدول الأطراف في نزاعات مسلحة، أو المتهمة بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وفي عدة حالات خلال العقود الماضية، رفضت طلبات دول الخليج العربية للحصول على أسلحة ألمانية بما في ذلك - ولعله أبرزها - حالة التخطيط لشراء دبابات الفهد، الدبابة القتالية الألمانية الرئيسة، من قبل المملكة العربية السعودية أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، ولم تعقد الصفقة آنذاك بسبب المعارضة الداخلية لها إضافة للمعارضة الإسرائيلية والأمريكية [٢١].

من الواضح أن دبابة (الثعلب) ليست سلاحًا هجوميًا ولن تستخدم قي قمع شغب ما، كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة ليست طرفًا قي نزاعات مسلحة دولية، لكن بعض الاعتراضات التي ثارت حول تلك الصفقة في صفوف حكومة ائتلاف الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم والخضر كانت بسبب عدم توقيع الإمارات اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية وعدم تخليها أيضًا عن حقها في الحصول على الأسلحة الكيماوية.

لكنه في نهاية الأمر، تم تجاوز العقبات القانونية، ثم حدث الشيء نفسه بالنسبة لصفقات أسلحة أخرى بين الدولتين [٢٢]. لقد أصبح ينظر إلى الإمارات على أنها لاعب إقليمي مسؤول ويعتمد عليه، وشريك محتمل في التعاون الأمني الثنائي مع الخليج.

إن الإشارة إلى واقعة سابقة تتعلق ببيع دبابات الثعلب الألمانية للمنطقة قد

تعطي دلالة مفيدة أيضًا رغم أنها تحولت في حينه إلى شأن محرج للحكومة الألمانية. فبين خريف عام ١٩٩٠م حين وقع غزو العراق للكويت وربيع عام ١٩٩١م حين بدأت حملة (عاصفة الصحراء)، تم تسليم ٣٦ من هذه الدبابات للمملكة العربية السعودية، وقد حصل السعوديون آنذاك على ما طلبوه من معدات بسرعة لكنه تبين أنهم خدعوا وذلك حين قيد حوالي نصف مبلغ الصفقة البالغ ٤٤٦ مليون مارك ألماني الذي دفعته المملكة على أنه (دفعات عمولة) لا للمسؤولين السعوديين كما كان يمكن أن يفترضه المراقبون الألمان بسهولة، بل دفع لمجموعة من المدراء وتجار السلاح وأصدقائهم من السياسيين الألمان [٢٣].

وفيما تلقي هذه الصفقة الضوء على الفساد والإثراء غير المشروع بين رجال الأعمال الألمان والصفوة السياسية، فإن أهميتها تقع في مجال آخر، فقد علم حينذاك أن المستشار الألماني هيلموت كول ووزير دفاعه قررا في الأصل اتباع القوانين الألمانية الخاصة بتصدير السلاح ومن ثم عدم إعطاء الترخيص بالبيع. فالمملكة العربية السعودية تقع بوضوح في (منطقة توتر) وكانت (أزمة الخليج) على وشك التحول إلى حرب دولية، لكن ما جعل الحكومة تتجاوز اعتراضها على الصفقة لم يكن الرشاوى أو علاقات الصداقة الألمانية - السعودية، بل الطلب الصريح باتمامها من قبل وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، وقد قال رئيس قسم السياسة الخارجية في مكتب المستشار الألماني آنئذ:

"إذا كان وزير الخارجية الأمريكي يعبر عن مثل هذه الرغبة، فستذهب الدبابات إلى العربية السعودية" [٢٤]. وهنا يظهر مرة أخرى، كيف شكلت العلاقات الألمانية - عبر الأطلسية الإطار الذي يحدد العلاقات الثنائية بين ألمانيا ودول الخليج.

ألمانيا وإيران.. الحالة المقابلة

يختلف موضوع علاقة ألمانيا مع إيران نوعًا ما عن صورة علاقات ألمانيا مع الخليج، لذا ورغم عدم البحث هنا في هذه العلاقة بالتفصيل، فإن الإشارة لبعض سماتها قد يكون أمرًا مفيدًا.

للعلاقات الألمانية - الإيرانية تاريخ قديم سبق قيام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩م وكذلك جمهورية ألمانيا الفدرالية عام ١٩٤٩م إذ إنها تعود للقرن التاسع عشر، لكن هذه العلاقات اكتسبت أهمية خاصة كما ظهرت للعيان بعد الثورة الإيرانية فقط حين كانت علاقة إيران مع بقية دول الغرب وخصوصًا الولايات المتحدة باردة أو مقطوعة.

وعلى العكس تمامًا من سياستها العامة أي الإهمال غير المؤذي تجاه منطقة الخليج ركزت ألمانيا على علاقتها مع إيران. فقد حافظت بون على اتصالات رفيعة المستوى مع طهران في فترة الحرب العراقية - الإيرانية، وكان وزير خارجيتها آنذاك السياسي الغربي الرفيع المستوى الوحيد تقريبًا الذي أعلن أن هذه الحرب قد بدأها العراق. وقد بذلت ألمانيا أكثر من محاولة للتوسط بين الطرفين لكن هذه الجهود التي لم تثمر قد تكون أسهمت في قبول إيران لاحقًا بإعلان الأمم المتحدة وقف إطلاق النار (٢٥).

كذلك، كانت ألمانيا في طليعة مَنْ طور وعلى أساس ثنائي ما عرف بمنهج (الحوار الحاسم) بين الاتحاد الأوروبي وطهران منذ عام ١٩٩٢م وما بعدها وهي سياسة تهدف لإعادة دمج إيران في المجتمع الدولي وإقناعها ـ طبقًا لقول أحد المفكرين الألمان ـ بأنها " تؤذي مصالحها الذاتية بتجاوزها الحدود المقبولة دوليًا للسلوك الحضاري "(٢٦).

واستجابة للانتقادات الداخلية في ألمانيا وكذلك تلك الأمريكية من أن هذا

(الحوار) أسهم قليلا جداً في تغيير سلوك إيران [٢٧]، تم إعادة صياغة سياسة ألمانيا والاتحاد الأوروبي تجاه هذا البلد، وبدأ الأوروبيون يتحدثون منذ عام ١٩٩٨م عن (حوار بناء) ثم بعد عام ٢٠٠٣م عن (تعاط مشروط) مع إيران.

من الناحية العملية، تم الحفاظ عموماً على هذا التعاطي مع إيران من قبل ألمانيا والاتحاد الأوروبي ومن الملاحظ أن هذا التعاطي استمر بالرغم من الخلافات الرئيسة مع إيران حول المسائل الدولية المهمة كدور إسرائيل في المنطقة وفي عملية السلام في الشرق الأوسط، وحول السياسة الداخلية في إيران ورعايتها الأعمال الإرهابية في الخارج.

في عام ١٩٩٧ أصدرت محكمة في برلين حكما بأن الحكومة الإيرانية كانت مسؤولة مباشرة قبل سنوات خمس عن قتل معارضين إيرانيين منفيين في برلين. وبعد صدور قرار المحكمة، سحب الاتحاد الأوروبي سفراءه من طهران، لكن الحكم بقي معلماً مؤقتًا لأن سياسة الحوار استمرت خصوصاً بعد أن دخلت إيران مرحلة تطور جديدة بانتخاب الرئيس محمد خاتمي.

ولعله من المهم أيضًا ملاحظة أن الحفاظ على دورها النشط تجاه إيران قد استمر سواء كانت ألمانيا بقيادة حكومات المحافظين أو الاشتراكيين الديمقراطيين. وبالرغم من المعارضة الأمريكية والإسرائيلية القوية أحيانًا، لم ترَ ألمانيا من جانبها ولا دول الاتحاد الأوروبي الأخرى حكمة في سياسة (الاحتواء المزدوج) التي تبنتها الولايات المتحدة ضد العراق وإيران ثم نقحتها فيما بعد ولكن بقيت جوهريًا على ما هي عليه [٢٨].

وقد رأى قادة ألمانيا في إيران شريكًا متعبًا إلا أنهم لم يدعموا مفهوم (الدولة المارقة) الذي تستخدمه الولايات المتحدة في أحيان كثيرة ضمن توجهاتها وسياساتها. وفي حقيقة الأمر، كان هناك إجماع بين الطبقة

السياسية الألمانية على أنه يجب على الغرب مساندة التغير السلمي وتقوية القوى الإصلاحية داخل إيران، لأن عزل إيران سيقوي عضد (المتشددين الدينيين) فيها (٢٩).

لذلك، كانت العلاقات الألمانية - الإيرانية علاقة خاصة - نوعًا ما - مقارنة مع علاقات ألمانيا بالدول الأخرى في المنطقة، ومن بين أمور أخرى، تعد إيران حتى هذا اليوم الدولة الوحيدة في الخليج التي يوجد معها حوار حول حقوق الإنسان على أسس ثنائية. ولعل هذا الحوار، وهو عبارة عن سلسلة من حلقات النقاش منذ أوائل ومنتصف التسعينيات، كان مسارًا مشوبًا بالحذر وانتقد باعتباره نهجًا ضعيفًا جدًا لا يكفي بالتأكيد كي يسبب التغيير في إيران (٣٠).

وبالإضافة إلى ذلك، تضمنت العلاقات مع إيران، وعلى عكس العلاقات مع دول مجلس التعاون الأخرى أو مع العراق حوارًا ذا طابع ثقافي (٣١)، ولم يكن هذا الحوار خاليًا من المصاعب نظرًا للسياسات الإيرانية التي رأى الألمان أنها تستحق الشجب بقوة، وعلى الأخص في ضوء التهديد المستمر وشبه الرسمي بقتل الكاتب البريطاني سلمان رشدي ومحاولات جماعات المعارضة الإيرانية المنفية إحراج الألمان المنظمين لعمليات الحوار السياسي والثقافي معها في ألمانيا.

إن من الأهمية بمكان وجود حوار أمني ثنائي مستمر بين المسؤولين الألمان والإيرانيين وصل طبقًا للمشاركين فيه، إلى مستوى متقدم جدًا من الثقة والانفتاح المتبادل حول التطورات الإقليمية وكذلك منظور إيران المتعلق بالأخطار والأمن (٣٢). لقد مكنت هذه الثقة المتنامية ألمانيا من العمل كقناة اتصال وكوسيط بين إسرائيل وإيران (٣٣).

يتم في الوقت الحاضر بحث العديد من المسائل محط الاهتمام السياسي في إطار أوروبي - إيراني بدلا من الإطار الألماني - الإيراني الثنائي، وينطبق هذا الأمر - على الأقل - على مسألة حقوق الإنسان التي تشكل جزءًا مما يدعى (الحوار السياسي المعزز) ضمن مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع إيران حول اتفاقية التجارة والتعاون التي بدأت عام ٢٠٠٢م. وحين ظهرت مسألة البرنامج النووي الإيراني على الأجندة الدولية عام ٢٠٠٣م أصبحت المفاوضات التجارية أداة يمارس من خلالها الضغط على إيران كي تكشف عن برنامجها وتتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد سهلت الثقة المبنية على أسس ثنائية والاهتمام بتطوير العلاقة مع أوروبا من مهمة وزراء الخارجية الألمان والبريطانيين والفرنسيين في طهران بشهر أكتوبر ٢٠٠٣م، حيث أثمر نجاحهم عن التزام إيران بتوقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية. وقد عدت هذه المهمة ركيزة لمستوى أعلى من الاندماج الأوروبي في ميادين السياسات الخارجية والأمنية (٣٤). ولعل هذا يدل على أمرين آخرين:

الأول: أن الخليج ومنطقة الشرق الأوسط الموسع تعتبر مسرحًا للجغرافيا السياسية في العقود القادمة بالنسبة لعدد متزايد من القوى الأوروبية، وثانيًا: أنه ينظر لألمانيا كقوة لا يستغنى عنها من قبل شركائها الأوروبيين في المنطقة وعلى الأقل بالنظر للخطوات السياسية العملية التي اتخذتها وتتحذها هناك حتى الآن.

يمكن وصف علاقة ألمانيا مع إيران بأنها مزيج من المصالح المستقرة البعيدة المدى (والمصالح الاقتصادية بالإشارة لما ذكر أعلاه لم تكن مهيمنة هنا أيضًا). فالأفضلية في العلاقات الدولية عمومًا هو للسبل التي تعتمد على الاتصال

والحوار بدلا من الإكراه أو العقاب؛ وعلى الميزة المقارنة (كالقدرة على وضع شخص لاتصالاته ومعارفه وثقته في خدمة ما يعتبر أهدافًا أوروبية وغربية مشتركة). وحيث إن للاتحاد الأوروبي مفاهيم وسياسة مشتركة تجاه إيران - على عكس الخلافات بين أعضاء الاتحاد حول العراق فقد ساعد هذا بالتأكيد على رفع مستوى الثقة بالنفس المطلوبة لتجاهل معارضة وضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وانتظار قيامها بإعادة تقييم سياساتها تجاه إيران.

فيما بعد العراق: هل ستكون لألمانيا أجندتها الخاصة في المنطقة؟

تعد حرب العراق نقطة تحول للشرق الأوسط ولألمانيا وربما لعلاقاتها مع هذه المنطقة. ففي حرب الخليج الأولى أي أثناء غزو وتحرير الكويت عامي ١٩٩٠-١٩٩١م، لم تشارك ألمانيا في الحرب بجنودها كما لم تعارض العملية التي قادتها الولايات المتحدة، وحينذاك، أستند القرار الألماني بعدم إرسال الجنود على أسس دستورية لكن ألمانيا عوضت عن ذلك بتقديمها الدعم اللوجستي للقوات الأمريكية والمتحالفة، وكذلك الدعم المالي للمجهود الحربي الأمريكي [٣٥]. وفي مرحلة ما قبل حرب العراق التي نشبت عام ٢٠٠٣م لعبت ألمانيا دوراً أكثر نشاطًا في هذا الإطار، فقد أشارت إلى أنها لن تتبع الولايات المتحدة، ثم حاولت من خلال وجودها بعضوية مجلس الأمن إيجاد حل بعيد عن الحرب والغزو.

ورغبة في عدم الخوض تفصيلا في موقف وأداء ألمانيا من الأزمة يمكن القول باختصارإن موقف ألمانيا بني جزئيًا على اعتبارات محلية وانتخابية، بل وانتقد على هذا الأساس، وقد تساءل المنتقدون ومنهم المرشح المحافظ المنافس في انتخابات عام ٢٠٠٣م: ألم يناور المستشار سياسيًا على حساب مصالح ألمانيا الطويلة الأمد في المحافظة على علاقات عبر أطلسية حين استجاب

للرأي العام المعارض بوضوح لأي إسهام ألماني في الحرب؟

لكن واقع الأمر هو أن الموقف الألماني وخصوصًا في وزارة الخارجية، بني على كثير من عدم الارتياح إزاء الانعكاسات الإقليمية والدولية للحرب، فلم يكن هناك فارق يذكر بين الموقف الألماني من ناحية والموقف الأمريكي والبريطاني من حيث طبيعة النظام العراقي. لكن التباعد في المواقف كان حول شرعية الحرب ومبررات الولايات المتحدة لشنها، ولم يقتنع السياسيون والمطلعون في ألمانيا حقيقة بوجود خطر عراقي فوري أو بإمكاناته المتصلة بأسلحة الدمار الشامل المفترضة. كما شكك هؤلاء في مقولة إن احتلال العراق سيقلل من خطر الإرهاب ومن عدم الاستقرار، أو سيساعد في جلب الأمن والاستقرار للشرق الأوسط. وكان آخر ما قاموا به التحذير من أن ربح الحرب قد يكون أسهل من ربح السلام في العراق بعد غزوه واحتلاله [٣٦].

لا تنبع أهمية الموقف الألماني تجاه الأزمة من حقيقة الخلاف بين صانعي القرار الألماني ونظرائهم الأمريكيين، أو لأن ألمانيا لم تكن مرتاحة من بعض السياسات الأمريكية تجاه المنطقة فهذه أمور وقعت من قبل، لكن الفارق هذه المرة كان بالتغير النوعي في السلوك الألماني المترجم بالموقف النشط والمعارض للولايات المتحدة في مسألة سياسية دولية رئيسة أو بدقة أكبر، في تخلي ألمانيا عن موقفها التقليدي المتوازن بين حلفائها الغربيين حين تقع خلافات على النهج، أو على سياسة الاتحاد الأوروبية، أو توجهات السياسة عبر الأطلسية[٣٧].

نتيجة لذلك، اتجهت معظم جهود الحكومة الألمانية بعد حرب العراق نحو ردم الهوة مع واشنطن كقيامها وبسرعة بالموافقة على شطب جزء كبير من ديون العراق حال إرسال الرئيس الأمريكي بوش مبعوثًا لهذا الغرض، وفيما يعكس هذا أن العلاقات عبر الأطلسي ستبقى عاملا مهمًا في سياسة ألمانيا تجاه

المنطقة، هناك سبب قوي لافتراض أن ألمانيا في نهاية الأمر ستطور سياسة أكثر تفصيلاً خاصة بها نحو الخليج ومنطقة الشرق الأوسط عامة. وفيما يلي العوامل الرئيسة التي يظهر أنها ستؤثر على مثل هذا التغير في النهج.

أولاً: تغير الجغرافيا السياسية في أوروبا

إن أول عامل يشار إليه هو الجغرافيا السياسية الأوروبية، ففي نطاق التوسع المضطرد لعضوية الاتحاد الأوروبي منذ انتهاء الحرب الباردة سيكون للاتحاد الأوروبي حدود مشتركة في نهاية الأمر مع العراق وإيران، وستتبلور تدريجيًا سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد قد تؤثر على السياسات الأوروبية والألمانية تجاه الخليج والمنطقة عمومًا.

لقد كانت ألمانيا العضو الرئيس في الاتحاد الأوروبي داعمًا قويًا لما يمكن أن يسمى سياسة خارجية وأمنية لهذا الاتحاد، ولذا فقد كانت ميالة نحو منح مكتب الأمين العام الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة صلاحيات معقولة، والسماح بقرارات تتخذ بالأغلبية في قضايا السياسة الخارجية، وأن يتم تعيين وزير لخارجية الاتحاد في نهاية الأمر، وكذلك تطوير بنى دفاعية مشتركة تحت غطاء ما يعرف الآن بالسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية. لذلك، تجري حاليًا إعادة هيكلة القوات الألمانية المسلحة كي تتحول بسرعة إلى قوة مستعدة للمشاركة في تدخلات أوروبية أو قوات حلف أطلسي مشتركة في أماكن بعيدة بدل كونها قوات للدفاع الأرضي فقط.

إن الالتزام بسياسة خارجية وأمنية أوروبية مشتركة كهذه لا يعني مجرد تسليم بعض الملفات للممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة أو لمؤسسات الاتحاد الأوروبي الأخرى، بل يتضمن حقيقة الحاجة لمعالجة أكثر تركيزًا، وتطويرًا لشعور أكبر بالمسؤولية تجاه المسائل التي كانت

تعتبر مناطق مصالح خاصة بالدول الأخرى من قبل كالبحر الأبيض المتوسط، الشرق الأدنى، أو الخليج.

قد يكون الأهم من ذلك، أن يتضمن مثل هذا الالتزام أيضًا إيجاد مصلحة واهتمام أكبر بالمسائل والتطورات في الأماكن التي يحتمل أن تكون هدفًا للعمل الأوروبي المشترك كمهام مدينة بطرسبرج (عمليات إنسانية، وإغاثة، وحفظ سلام، ومهام للقوات المسلحة في إدارة الأزمات وصنع السلام) أو العمليات العسكرية الأخرى التي تشارك فيها العناصر والموارد الألمانية.

وعلى عكس نشر دبابات الثعلب في الكويت، قد تكون هذه المهمات بحاجة لتفويض من الأمم المتحدة أو لقرارات رئيسة وتخطيط في إطار متعدد الأطراف للاتحاد الأوروبي أو حلف الأطلسي. إن البحث الحالي في قيادة حلف شمال الأطلسي عن إمكانات وضع قوة حفظ سلام دولية في العراق قد أوضح لصناع القرار في ألمانيا أن مثل هذه الاحتمالات ليست مستقبلية بل حقائق قد يتحتم على الحكومة الحالية أن تتعامل معها [٣٨].

ثانيًا: التوقعات الإقليمية

أما العامل الثاني المؤثر على تغيير السياسة الألمانية فيفهم على أنه مفارقة تاريخية، فقد أسيء فهم موقف ألمانيا من حرب العراق وخلافاتها مع الولايات المتحدة جزئيًا من قبل اللاعبين الإقليميين وأوجد انطباعًا أن لدى ألمانيا سياسة محددة في المنطقة. وقد تساءل البعض عما إذا كان قرار ألمانيا المفاجئ بحجب دعمها ومقاومة السياسة الأمريكية تجاه العراق – وهي العملاق الاقتصادي الصامت سياسيًا – يعني بالضرورة أن برلين كانت تعد سياسة خاصة بها، أو على الأقل في ضوء الموقف الفرنسي، هنالك سياسة فرنسية – ألمانية أو مشروع أوروبي قديم للمنطقة؟

إن الإجابة الفورية عن هذا التساؤل الذي طرحه بعض المراقبين من المنطقة في الشهور السابقة لغزو العراق - هو النفي. ومع ذلك، فإن صورة ألمانيا كلاعب سياسي أصبحت أقوى لأنها بموقفها هذا دللت على أنها لاعب لا يتفادى النزاع عند الحاجة ولو مع حليف رئيس.

وإضافة إلى ذلك، كانت التوقعات وخصوصًا في الشرق الأوسط هي أن ألمانيا تسعى نحو دور أكثر نشاطًا في المنطقة، حيث كان العديد من قادة الفكر الألمان غير سعداء بهذه الصورة. وفيما لم يختلف منتقدو سياسة شرويدر على قراره وحكومته بعدم دعم الحرب الأمريكية أو مساندتها دبلوماسيًا في الأمم المتحدة أو تقديم القوات المسلحة الألمانية عمليًا، إلا أنهم وبخوا المستشار على ما اعتبروه إدارة سيئة للعلاقات عبر الأطلسي. فقد رأوا أنه عرض العلاقات مع الولايات المتحدة للخطر في سبيل السعي نحو الشعبية المحلية وحول موضوع لا يستحق فعلا المجازفة بالدخول في نزاع مع واشنطن (٣٩).

أثناء زيارته للخليج في أكتوبر ٢٠٠٣م، كان المستشار عرضة بشكل مباشر لمثل هذه التوقعات الكبيرة من وجود أكبر لألمانيا ودور ألماني (محتمل) في الشرق الأوسط، لكن شرويدر لم يقدم أي التزام في هذا السياق بل اكتفى بالتلميح وبتحفظ بالإشارة إلى دور ألماني أوسع في المنطقة ودعم ألمانيا لعمليات الإصلاح، وحرية الإعلام، والتعاون الإقليمي وكان الحدث الأكثر واقعية في الزيارة هو عقد اتفاق مع دولة الإمارات العربية المتحدة على التعاون في تدريب الشرطة العراقية وعناصر الجيش العراقي فيها.

لقد بدأ مسؤولو السياسة الخارجية الألمان ومعظم الطبقة السياسية عمومًا إدراك أن الدخول بلعبة سياسية في مسألة إقليمية كما حصل بالنسبة لحرب العراق، يتطلب في النهاية تحديد مسار سياسي أكثر وضوحًا تجاه المنطقة.

ثالثًا: العامل الأمريكي

أما العامل الثالث الذي يستمر في حفز الفكر والتخطيط الألماني وهو أيضًا حال دول الاتحاد الأوروبي الأخرى فهو سياسات الولايات المتحدة ومخططاتها للمنطقة، لا نحو مجلس التعاون بالذات، بل تجاه ما يطلق عليه أيضًا الشرق الأوسط الكبير. قد تكون الإطاحة بنظام صدام حسين بالنسبة لإدارة الرئيس جورج دبليو بوش هدفًا بحد ذاته، لكن سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة منذ الهجمات الإرهابية في سبتمبر ٢٠٠١م على نيويورك وواشنطن، تهدف لتغييرات أكثر شمولية في المنطقة ككل.

لقد انعكس هذا في دعوة الرئيس بوش إلى (استراتيجية متقدمة للحرية في الشرق الأوسط)[٤٠] وإلى (مبادرة الشرق الأوسط الأوسع) التي أطلقتها الولايات المتحدة في يونيو من عام ٢٠٠٤م [٤١]، وفي حين لم تتحدد تفاصيل هذه المبادرة بعد، فإن المسؤولين الأمريكيين لم يدعوا مجالا للشك أثناء مباحثاتهم مع نظرائهم في الاتحاد الأوروبي وخلال المحادثات الثنائية مع نظرائهم الألمان في أنهم يتوقعون الدعم الأوروبي للمبادرة. ووفق جدول زمني أمريكي، سيطرح الموضوع بقوة على الاجتماعات القادمة لمجموعة الثمان وحلف شمال الأطلسي، وفي اجتماعات القمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حين تجد إدارة الرئيس بوش نفسها بصحبة قوى مساندة للمبادرة. ولعل من المهم في هذا الصدد الإشارة إلى أنه حتى الجهات الليبرالية المعارضة للرئيس الحالي ومساعديه من المحافظين والمحافظين الجدد ترى أن دمقرطة الشرق الأوسط الكبير ينبغي اعتبارها مسألة عبر أطلسية في العقود القادمة[٤٢].

لأجل ذلك وبغض النظر عما آلت إليه انتخابات عام ٢٠٠٤م الرئاسية،

فإنه يتعين على صانعي السياسة الألمان والأوروبيين إعداد أنفسهم للتعامل مع أجندة عمل أمريكية مؤكدة للمنطقة. يشكل هذا تحديًا وفرصة للأوروبيين وكذلك لصانعي القرار الألمان، وهناك شعور عام بين المسؤولين الألمان بأن ألمانيا والاتحاد الأوروبي يتشاطران في الكثير من أهداف سياسة الولايات المتحدة في المنطقة (الأكبر) أو (الأوسع)، إنما يجب التحسب للوسائل التي قد ترغب الولايات المتحدة في استخدامها وطلبها الدعم من الألمان والأوروبيين الآخرين. وهناك شعور بأن أوروبا قد أحسنت الصنع بإيجادها نهجًا مشتركًا تجاه الأزمة العراقية.

قليل من صناع القرار ينكر أنه إذا لم تقم أوروبا بتطوير منظورها الخاص إزاء التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط فإنها ستخسر وتنقسم فيما بينها ثانية إذا ما قامت الولايات المتحدة بتغيير نظام دولة أخرى في المنطقة (٤٣).

وهناك عدد أقل من صناع القرار الذين يحاولون وضع مثل هذا التصور جانبًا، لكنه وعلى الأقل بالنسبة للمسؤولين وصناع القرار الألمان، فإن رغبة واشنطن في تطوير مخطط كبير للشرق الأوسط الموسع كانت أمرًا جعلهم يدركون الحاجة إلى تنظيم أفكارهم بخصوص حوار عبر أطلسي حول المسألة.

تكوين السياسة

مما سبق، لا يجدر توقع وجود مفاجئ لسياسة ألمانية أو استراتيجية محددة للخليج أو الشرق الأوسط، إذ إن من المحتمل جداً أن يضع مكتب المستشار الألماني أو وزارة الخارجية الألمانية مجموعة من الأفكار، أو مفهومًا واسعًا يبرز نظرة ألمانيا للشرق الأوسط الكبير، وكذلك للمصالح الألمانية في المنطقة

ويتناول الإسهامات الألمانية المحتملة في المخططات والبرامج الدولية.

وتجنبًا لتوقعات لا تتصف بالواقعية، يتعين توضيح أمرين أولهما: أن مثل هذا المفهوم الخاص بالسياسة الخارجية لا بد أن يضع مصالح ألمانيا وإسهاماتها الممكنة ضمن إطار أوروبي مبني على التعددية، إذ بعد التجربة المرة للخلافات بين الدول الأوروبية حول حرب العراق، فإن الطبقة السياسية في ألمانيا بشكل عام تدرك أن السياسات الأوروبية ستكون فعالة تجاه المنطقة إذا ما عرضت ونفذت فقط كجزء من سياسة أوروبية مشتركة تكون مثاليًا موضع تنسيق مع الولايات المتحدة. وسيكون عندها بمقدور النهج الأوروبي المشترك الاستناد لاستراتيجيات أو سياسات أوروبية مشتركة يتم وضعها لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وللنزاع العربي - الإسرائيلي، ولإيران - في ميدان السياسات الاقتصادية والتجارية - ومجلس التعاون، إضافة للاستراتيجية الأمنية الأوروبية التي تبناها مجلس الاتحاد في ديسمبر ٢٠٠٣م.

لقد قامت تلك الوثيقة فعلا بتحديد أطر المسائل الرئيسة والأوضاع التي يمكن أن تنشب بما في ذلك الحالات المحتملة لاستخدام القوة بقيادة الاتحاد الأوروبي. فالوثيقة تأخذ بالاعتبار مشاركة أوسع مع العالم العربي، وأن حل النزاع العربي - الإسرائيلي أولوية استراتيجية لأوروبا لأنه بغياب ذلك، ستكون هناك فرص ضعيفة لمعالجة المشاكل الأخرى في الشرق الأوسط(٤٤).

إن أية مشاركة ألمانية في ترتيبات أمنية تعاونية ممكنة في الخليج ستكون جزءًا في الغالب من مظلة أوروبية أو مظلة مشتركة بين الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي.

أما الأمر الثاني: فهو أنه لن يكون هناك مفهوم خاص لـ(سياسة الخليج) وستبقى العلاقات مع دول مجلس التعاون تفهم على أنها جزء من (سياسة

تجاه المنطقة عمومًا. وبنفس الطريقة، يمكن أن تبقى المصالح الألمانية في المنطقة على ما هي عليه أي دون أن تحدد بدقة، فقد امتنعت ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية عن التحدث عن مصالح حيوية أو قومية في المناطق الأخرى من العالم. وعمليًا على أية حال، فإن جوهر المصالح الألمانية في المنطقة ليس محط شك أبدًا، فمن الناحية الاقتصادية هناك مصلحة حيوية لتأمين استمرار تزويد الاقتصاد العالمي بالطاقة من المنطقة، ومن الناحية الأمنية، تركز المصالح الألمانية على منع (تصدير) النزاعات من الشرق الأوسط لأوروبا سواء كانت عبر الإرهاب، أو انتشار التسلح، أو تحرك اللاجئين. أما من الناحية السياسية، فإن المصلحة الرئيسة لألمانيا في المنطقة هي إيجاد الحل السلمي للنزاع العربي - الإسرائيلي الذي يمكن أن يحل أيضًا مشكلة تعامل ألمانيا مع إسرائيل والدول العربية.

سيبقى أي مفهوم لسياسة ألمانية في الشرق الأوسط عمومًا مدفوعًا بنهج اندماجي أو مؤسسي، وقد يجمع هذا المفهوم عدة أمور منها الالتزام بالإصلاح السياسي والاقتصادي في المنطقة ودعم جهود التحديث، الاهتمام بتطوير التعاون الأوروبي - الشرق أوسطي في المجال الأمني ومكافحة لإرهاب، التركيز على مبدأ الحوار السياسي والتعاون الإقليمي، وبناء مؤسسات التعاون الإقليمي لخفض احتمال نشوب النزاعات. وقد يشمل الأمر أيضًا، أفكارًا لصانعي القرار الألماني مثل: (الحوار مع الإسلام) الذي يأخذ صور الحوارات المتعددة الأوجه والأطراف مع مختلف القوى في المجتمعات الإسلامية.

أما بالنسبة للعلاقات مع الخليج، فينظر إلى مجلس التعاون الخليجي كشريك، ولهذا فإن من المحتمل قيام ألمانيا بدعم فكرة ربط الشراكة

الاقتصادية الأوروبية مع دول مجلس التعاون بالشراكة الأوروبية – المتوسطية، وقد يتضمن الأمر في نهاية المطاف إمكانية إيجاد منطقة تجارة حرة أوروبية – شرق أوسطية موسعة، بدلا من منطقتين منفصلتين للتجارة الحرة مع دول البحر الأبيض المتوسط ومع دول مجلس التعاون الخليجي. إن مثل هذه الرابطة قد تسهم أيضًا في إزالة ـ أو على الأقل ـ في تقليل العقبات التي تقف أمام التدفقات التجارية بين الدول العربية ذاتها (٤٥).

ونظرًا للحاجة المتزايدة لألمانيا وأوروبا لموارد النفط والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط، لا ينبغي إبعاد الشركات الألمانية عن المشاريع الرئيسة لخطوط الأنابيب في المنطقة، فخط للغاز يمتد من شمال الخليج مثلا ويمكن أن يعبر العراق أو إيران وتركيا ثم يرتبط مع الشبكة الأوروبية هو احتمال يجدر التفكير به خصوصًا إذا تمتع عراق ما بعد صدام باستقرار داخلي في المستقبل المنظور.

وبأخذ المسافات والتضاريس الطبيعية في الاعتبار، فإن بناء مثل هذا الخط لن يكون أصعب من بناء خطوط أنابيب الغاز المقترحة من تركمانستان وعبر البحر الأسود، وأذربيجان وجورجيا. إن مثل هذه البنية التحتية قد تسهم في تنويع موارد الطاقة لألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى وفي توثيق علاقة اعتمادية متبادلة بين المستهلكين والمنتجين.

إن من الممكن جدًا أيضًا، أن تحاول ألمانيا تطوير عدد أكبر من المشاريع التي تحتاج إلى الجمع بين التكنولوجيا والخبرات الألمانية ورؤوس أموال الدول الخليجية والمعرفة بالمنطقة. من شأن هذا أن يشكل أساسًا للمشاريع المختلطة سواء في ألمانيا، في دول مجلس التعاون، أو في دول ثالثة، كما يمكن أن يكون العراق وكذلك أفغانستان ميدانين لمثل هذه الاستثمارات.

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينشأ تعاون بين الأكاديميين والجامعات كمجال

آخر لتحقيق المصالح المشتركة. فالجامعة الألمانية في القاهرة التي أسست عام ٢٠٠٣م، قد تصبح نموذجًا لبعض دول الخليج، فهي جامعة مصرية خاصة أنشئت وتدار بالتعاون مع جامعتين ألمانيتين. وبالنظر لمتطلبات الخبرة المتخصصة وحاجات واهتمامات الطرفين، يمكن للتعاون العلمي التطبيقي أن يتطور في ميادين كالمحافظة على الطاقة واستخداماتها وكذلك البيئة(٤٦).

أما بالنسبة للعلاقات الثنائية مع دول الخليج، فإن العلاقة الخاصة بين ألمانيا وإيران تتمتع بفرص جيدة كي تستمر، وهذا الاحتمال وارد بالرغم من إمكانات التقارب بين الولايات المتحدة وإيران المتوقعة في وقت قريب، ومن المحتمل أن يضعف مثل هذا التقارب مع الدولة الأولى في العالم من اهتمام الصفوة الإيرانية بالمحافظة على حوارات سياسية (معمقة) بدل التركيز على المسائل الاقتصادية والتجارية مع الأوروبيين الذين يركزون على حقوق الإنسان بشكل لا يرضي المحافظين في النظام.

وبالنظر إلى تاريخ وعمق العلاقات الإيرانية - الألمانية ومداها فقد تتأثر هذه العلاقات بعض الشيء عند تراجع البعد الأوروبي في السياسة الخارجية الإيرانية، لكنه حتى بعيداً عن المصالح الاقتصادية، فإن العلاقات الألمانية - الإيرانية ستحافظ على بعدها السياسي.

أما في حال العراق، فسينظر إليه بشكل رئيس كشريك اقتصادي، إذ إن التجارة وغيرها من أشكال التعاون الاقتصادي ستزيد باستعادته السيادة، والصناعات الألمانية واثقة من أنها ستحظى ببعض عقود إعادة الإعمار حين يحل وقت إعادة بناء أو إصلاح البنى التحتية الصناعية، وقطاعات الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية.

أما من الناحية السياسية، فيمكن لألمانيا أن تسهم في بناء الدولة من خلال

تدريب الشرطة العراقية أو الكوادر العسكرية، وقد يشمل دعم بناء الدولة، مجالين لألمانيا خبرة طويلة بهما هما: تحليل الملفات الخاصة بالنظام القديم الخاصة بالقمع واستخدامها بطريقة مسؤولة[٤٧] ثم إنشاء البنى التحتية القانونية لنظام فيدرالي فعال، وهناك بعض القوى السياسية والاجتماعية في العراق الجديد تنظر لألمانيا كشريك مفضل لإقامة علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية.

إن العراق الجديد الذي يتمتع بالسيادة قد يسعى نحو علاقات جيدة مع ألمانيا ويعتبر الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي الأصغر شركاء رئيسيين له في النظام الدولي.

ومع أن علاقات ألمانيا مع دول مجلس التعاون لا تعاني أية صعوبات تقريبًا، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة مرشحة حاليًا لتطوير روابط أعمق وأكثف تذهب أبعد من المجال الاقتصادي. ومع أن هذه العلاقات اقتصادية – إلى حد ما – فدولة الإمارات هي الشريك المهم الثاني لألمانيا في المنطقة، لكنها ترتبط بالبيئات السياسية والثقافية التي تتسم بها كل دولة في المنطقة. فالبيئة الثقافية الليبرالية نسبيًا في الإمارات، ووجود تجارب فيها كالمنطقة الإعلامية الحرة، وتوافر الحريات الاقتصادية والفكرية عمومًا يجعل من السهل على الألمان بلورة أشكال من التعاون تتعدى مجرد تصدير السلع الألمانية لها.

إن دولة الإمارات هي أيضًا الدولة الوحيدة في مجلس التعاون التي أقامت ألمانيا معها حوارًا أمنيًا على شكل محادثات عسكرية دورية رفيعة المستوى. إن الاهتمامات المشتركة موجودة بلا ريب ولعل أقلها تبادل الآراء حول التطورات في الخليج، النزاع العربي – الإسرائيلي وعملية السلام، والشرق الأوسط الكبير لقد كان من الطبيعي في هذا السياق أن تكون الإمارات العربية

المتحدة المرشح الطبيعي في خطة التعاون على تدريب الشرطة العراقية التي تم الاتفاق عليها.

ما من شك في أن المملكة العربية السعودية ستظل الشريك التجاري الرئيس لألمانيا في الخليج كما ستبقى ألمانيا قوة أوروبية تثمن صداقتها الرياض كثيراً، ومن الممكن أيضًا أن تسعى المملكة العربية السعودية لتجنب الاعتماد الكبير على حماية الولايات المتحدة من خلال تنويع روابطها بشكل أكبر مع الدول الأخرى(٤٨).

وفي هذه الوضع، سيوافق الاتحاد الأوروبي وكذلك ألمانيا على زيادة وتيرة ومدى الحوارات السياسية الحالية مع المملكة، لكنه من أجل تبادلات سياسية ومجتمعية أو ثقافية أعمق على أية حال، قد تضطر المملكة العربية السعودية إلى إجراء تغييرات داخلية أكبر، إنما إذا أريد للعلاقات السعودية - الألمانية أن تتطور في تعدد مستوياتها وميادينها كي تماثل العلاقات الرسمية والشعبية بين ألمانيا وإيران، قد تحتاج المملكة العربية السعودية- بنفس الطريقة وبنفس الوضوح - إلى مستوى من التعددية الثقافية والسياسية.

لا ينبغي بالطبع افتراض أن كل شخص في العربية السعودية يرغب في مثل هذا المستوى من التبادلات بالمقام الأول، فهناك فئات في المملكة قد لا ترحب بفكرة السماح للمؤسسات الثقافية الأجنبية في بلدها وتكتفي بالطبيعة الاقتصادية للعلاقات الثنائية مع ألمانيا، وهذا هو لسان حال كثير من الألمان أيضًا.

ختامًا، يمكن القول إن قطاعات واسعة من الرأي العام الألماني لا تزال تعتبر منطقة الخليج بعيدة عن نطاق الاهتمام الألماني، وهي سعيدة بالقول المأثور لرجل الدولة الألماني بسمارك من أن النزاعات داخل وحول المشرق لا تستحق "عظام رامي القنابل اليدوية البروسية"، لكنه على العكس من ذلك، نسب إلى وزير الدفاع الألماني قوله: "إن أمن ألمانيا ينبغي الدفاع عنه في أماكن بعيدة

حتى ولو في جبال هندوكوش في أفغانستان "(٤٩).

طيلة تاريخها وحتى الآن، وفيما عدا علاقاتها مع إسرائيل، وإيران، طبقت ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية مبدأ بسمارك الأكثر تقدماً وهو أن (القضايا الشرقية) مهمة للسياسة الخارجية الألمانية فقط حين تؤثر على ميزان القوى الأوروبي (اليوم الدولي) والسلام الأوروبي (الدولي)(٥٠)، لذلك فإنها وضعت سياساتها كلية تجاه المنطقة في الإطار عبر الأطلسي.

إن ما تغير أو بدأ في التغير هو بنية المسؤوليات في أوروبا وألمانيا كجزء من الاتحاد الأوروبي الذي يبلور تدريجيًا سياسات خارجية وأمنية ودفاعية (مشتركة). لقد أصبحت الطبقة السياسية في ألمانيا – على الأقل – تعي أن التطورات السياسية والأمنية وتلك الخاصة بالطاقة في مناطق مثل الشرق الأوسط تهمها مباشرة أو بطريق غير مباشر ـ في جميع الأحوال ـ وهو ما قد يحتم عليها إظهار اهتمام يفوق الاهتمام الذي يبديه رجل الأعمال.

الهوامش :

(1) See, for example, Hans Krech, "Die Bundesrepublik vor neuen Herausforderungen im Nahen Osten / Perspektiven einer deutschen Golf-Politik", **Das Parlament**, 29 January 1999.

(2) See, for example, Christoph Moosbauer, "Relations with the Persian Gulf States", in Volker Perthes (ed.), **Germany and the Middle East. Interests and Options** (Berlin: Heinrich-Boell Foundation and Stiftung Wissenschaft und Politik, 2002), pp. 108-128.

(٣) وهذا يتبين من هيكلية وزارة الخارجية الألمانية حيث إن القسم الفرعي الخاص بالشرقين الأدنى والأوسط يتكون من قسمين : قسم (الشرق الأدنى) : إسرائيل وفلسطين وسوريا ومصر والأردن ولبنان والسودان، وقسم (الشرق الأوسط) : المغرب إيران والعراق ودول مجلس التعاون ودول اتحاد المغرب .

(4) Udo Steinbach, "German Foreign Policy and the Middle East: In Quest of a Concept", in: Haim Goren (ed.), **Germany and the Middle East. Past, Present, and Future** (Jerusalem: The Hebrew University Magnes Press, 2003), pp. 85-114 (97).

(5) Moosbauer,"Relations with the Persian Gulf States", p. 125. Moosbauer was the Middle East rapporteur of the SPD parliamentary group in the 1998-2002 Bundestag.

(٦) هذه الحالة ليست خاصة بزيارات المسؤولين الألمان الكبار للمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فالأمير عبدالله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية في زيارته الرسمية إلى ألمانيا عام ٢٠٠١م جاء وبمعيته وفد تجاري كبير، وكانت المسائل التجارية طاغية على جدول الزيارة .

(7) Javier Solana, Romano Prodi, Christopher Patten, "Strengthening the EU's Partnership with the Arab World", Brussels, 4 December 2003 (D [2003] 10318).

(٨) تعتمد ألمانيا بشكل رئيس كمصدر للبترول الخام على روسيا في المقام الأول وعلى النرويج والمملكة المتحدة في المقام الثاني حيث تستورد ثلثي حاجتها (١٠٥ ملايين

طن) من هذه الدول، واستوردت عام ٢٠٠١م حوالي ٢٠٪ (٢٢مليون طن) من حاجتها من دول الأوبك وغيرها: ليبيا (٩,٨ مليون طن)، الجزائر(٤ملايين طن)، المملكة العربية السعودية (٩,٣مليون طن)، سوريا (٧,٢ مليون طن)، أما وارداتها من دول الخليج الأخرى من النفط فكانت هامشية.

Source: **Federal Statistical Office**.

(9) There is a slight difference between the data provided by the Federal Statistical Office of Germany and the IMF Direction of Trade Statistics' estimates for 2003, which still show Saudi Arabia as the most important foreign trade partner of Germany in the Gulf.

(10) Data for 2003, source: Federal Statistical Office of Germany. Among the countries that Germany imports from, Saudi Arabia ranks at no. 49, followed by Iran (73), UAE (79), Bahrain (95), Kuwait (98), Qatar (124), Qatar (124), Iraq (138) and Oman (143).

(١١) تشمل المشاريع المشتركة إنتاج السراميك وأجهزة كهربائية أو مصانع التدوير للبطاريات المستخدمة؛ ويبلغ عدد هذه المشاريع حوالي المائة. انظر:

Sefik Alp Bahadir, "Stand und Perspektiven der wirtschaftlichen Zusammenarbeit zwischen der Bundesrepublik Deutschland und dem K?nigreich Saudi Arabien", in: Ghazi Shanneik / Konrad Schliephake (eds.), **Die Beziehungen zwischen der Bundesrepublik Deutschland und dem Königreich Saudi Arabien** (Berlin: Edition Shanneik, 2001), pp. 58-66; see also the website of the Gulf Research Center with its database on GCC-Germany relations (www.grc.to).

(12) Source: **OECD International Trade by Commodity Statistics**, 2002/4.

(١٣) في فترات انعقاد البرلمان الألماني خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٣ من بين خمسين استجواب طرح في البرلمان ويتعلق بشكل أو بآخر بدول مجلس التعاون كان ٢٠ استجوابًا حول مسائل مهمة منها: تصدير السلاح للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية وغيرهم، و٢١ استجوابًا يتعلق بالعسكريين

الألمان الموجودين في المنطقة، واستجوابان حول مسائل تتعلق بحقوق الإنسان، واستجواب واحد فقط يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الثنائية.

(14) See, e.g., Hans Monath, "Gemeinsamkeiten in Riad", **Der Tagespiegel**, 24 October 2001; Rainer Hermann, "Operation , Schutzwall' geht weiter: Saudi-Arabien unterstützt Fischer-Plan", **Frankfurter Allgemeine Zeitung**, 16 April 2002; Günter Bannas,"Ü berschattet vom Nahostkonflikt: die Reise Bundeskanzler Schrö ders nach Arabien", **Frankfurter Allgemeine Zeitung**, 7 October 2003.

(15) See David Crawford, "How a Diplomat Spread His Faith Shows Divide Within Saudi Society", **The Wall Street Journal**, 10 September 2003; David Crawford and Ian Johnson, "Do Saudi Funds Fuel Extremism Across Europe?", ibid., 30 December 2003.

(16) Steinbach, “German Foreign Policy", p. 100.

(١٧) كانت آخر زيارة هي التي قام بها المستشار كول عام ١٩٨٣م. انظر:
“Zusammenarbeit mit Saudi-Arabien", **Frankfurter Allgemeine Zeitung**, 12 December 2003.

(18) See, Einsatz der KSK im Rahmen des Bundestagsmandats", **Frankfurter Allgemeine Zeitung**, 25 February 2002.

(19) See Eckart Lohse, "ABC-Einsatz als, humanitäre Hilfe", **Frankfurter Allgemeine Zeitung**, 22 March 2003

(20) Karl Feldmeyer, "Aufgedrängte Füchse", **Frankfurter Allgemeine Zeitung**, 12 June 2003.

(21) See Udo Steinbach, "Germany and the Gulf", in: Shahram Chubin (ed.), **Germany and the Middle East: Patterns and Prospects**, (London: Pinter Publishers, 1992), pp. 210-225 (215).

(٢٢) لم تسلم الدبابات حتى كتابة هذه الدراسة، والسبب في ذلك يعود إلى محاولات الولايات المتحدة الأمريكية عقد صفقة أفضل لدبابات مشابهة من مصادر أخرى، وحول الصادرات الألمانية من الأسلحة للخليج والمسائل القانونية المتعلقة بها،

انظر: Douglas Barrie & Gopal Ratnam, "German Defense Chief Pushes Exports to Gulf", **Defense News**, 29 November 1999; Udo Ulfkotte, "Islamischer Waffenbasar", **Frankfurter Allgemeine Zeitung**, 23 March 2001; Thomas Wiede, "Saudis wollen bei Rheinmetall einkaufen", **Handelsblatt**, 19 October 2003; Christian Sterzing, "German Arms Exports: A policy caught between morality and national interest", in: Perthes (ed.), **Germany and the Middle East**, pp. 172-186.

(٢٣) من الواضح أن المدفوعات للسياسيين ليس لها علاقة بعملية الشراء أو الترخيص، ومع ذلك فإن نائب لوزير الدفاع الألماني اتهم بالحصول على ثلاثة ملايين وثمانمائة ألف مارك ألماني. انظر:

Hans Leyendecker, "Saudi-Arabien wurde beim Panzergeschäft betrogen", **Süddeutsche Zeitung**, 24 March 2003.

(24) "Teltschik stützt Aussage Kohls: Amerikaner wünschten die Panzerlieferung", **Frankfurter Allgemeine Zeitung**, 17 November 2000.

(25) See Steinbach, "Germany and the Gulf", pp. 218 f.

(26) Johannes Reissner, "Europe, the United States, and the Persian Gulf", in: Robert D. Blackwill and Michael Stürmer (eds.), **Allies Divided. Transatlantic Policies for the Greater Middle East** (Cambridge: MIT Press, 1997), pp. 123-142 (138).

(27) See Johannes Reissner, "Europe and Iran: Critical Dialogue", in: Richard W. Haass and Meghan L. O'Sullivan (eds.), **Honey and Vinegar. Incentives, Sanctions and Foreign Policy** (Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2000), pp. 33-50.

(28) See Philip H. Gordon, "The Transatlantic Allies and the Changing Middle East", **Adelphi Paper 223**, 1998.

(29) Rupprecht Polenz, "Für eine aufgeklärte Iran-Politik des Westens", **Internationale Politik**, vol. 57 (March 2002), pp. 39-40. Po-

lenz is a front-bench member of parliament of the oppositional CDU.

(30) Anna Würth, “Menschenrechtsdialog mit islamisch gepriglen Lindern nach dem 11. September", in: Deutsches Institut für Menschenrechte (ed.), **Jahrbuch Menschenrechte 2004** (Frankfurt/ Main: Suhrkamp, 2003), pp. 138-146.

(31) See Steinbach, "German Foreign Policy", p. 107 f. and "Germany and the Gulf". Meanwhile, even the Goethe Institute, which has closed down in 1987 (as the last of all foreign cultural institutions) has resumed its activities.

(32) A number of bilateral political dialogues involving think tanks from both countries are also more or less regularly held. This is nothing that would be special to the Iranian-German relationship, as Iran conducts such second-track exchanges with partners all over the world, including the United States. However, as far as German activities in the Gulf are concerned, such an intensive exchange does only exist with Iran.

(٣٣) ساعدت ألمانيا في الأعوام ١٩٩٦و٢٠٠٤م على التوصل إلى تفاهم بين إسرائيل وحزب الله لتبادل الأسرى والجثامي، وكان من الواضح أن المفاوضات ما كانت لتتم دون الضوء الخضر من إيران، وقد كانت إيران خلال المفاوضات التي استغرقت ما يقارب ثلاث سنوات، وقادت إلى عملية التبادل في يناير ٢٠٠٤م حسبما يبدو شريك مباشر في المفاوضات. انظر:

"Im Basar der Menschenhindler", **Der Spiegel**, 17 November 2003.

(34) See the contribution of French Foreign Minister Dominique de Villepin, “Die Lehren von Brüssel", **Frankfurter Allgemeine Zeitung**, 20 December 2003.

(٣٥) يجادل عدد كبير من المراقبين الألمان بأن التكاليف كانت أكثر سياسيًا وماليًا (قدرت المساهمة الألمانية بـ٢,١٧ بليون مارك ألماني) من إرسال عدد محدود من القوات. انظر:

Helmut Hubel, **Der zweite Golfkrieg in der internationalen Politik** (Bonn: Deutsche Gesellschaft für Auswärtige Politik, 1991); Steinbach ‚Germany and the Gulf", pp. 220-2

(36) Michael Hedtstück and Gunther Hellmann, "Wir machen einen deutschen Weg: Irakabenteuer, das transatlantische Verhältnis und die deutsche Auβenpolitik", in: Bernd W. Kubbig (ed.), **Brandherd Irak. US-Hegemonieanspruch, die UNO und die Rolle Europas** (Frankfurt/New York: Campus Publishers: 2003), pp. 224-234; Volker Perthes, "Postwar Scenarios in Iraq and Regional Re-ordering", **The International Spectator**, 37 (October-December 2002) 4, pp. 21-26. In February 2003, in an exchange on the Munich Security Conference, German Foreign Minister Fischer publicly told US Defence Secretary Rumsfeld that he was "not convinced" by the US line-of-argument with regard to the upcoming war. See Stefan Kornelius, "Zeit der Einsamkeit", **Süddeutsche Zeitung**, 10 February 2003.

(37) See Wilfried von Bredow, "Auf leisen Sohlen zur Weltpolitik", **Frankfurter Allgemeine Zeitung**, 8 May 2003.

(٣٨) إذا ما تحمل حلف الناتو مسؤولية قيادة القوات الأجنبية في العراق بعد عودة السيادة إلى حكومة عراقية مستقلة فإنه حتى لو لم ترسل ألمانيا قوات إلى العراق، فإن ضباطًا ألمان سيكونون في مواقع مختلفة ضمن بنية قوات الحلف في العراق، وقد ألمح المستشار شرويدر في شهر يناير ٢٠٠٤ إلى إمكانية تقديم (دعم إنسان) لبعثة الناتو التي ستكون قد حصلت على شرعية ندبها من الأمم المتحدة ويقصد بذلك مستشفيات الميدان.

(39) See, i.a., a January 2003 speaking-point paper by Wolfgang Schäuble, Friedbert Pflüger and Christian Schmidt, “Argumente im Hinblick auf den Irak" (**www.wolfgang-schaeuble.de/reden/pdf/030114irak.pdf**, accessed January 2004), p. 4. Schäuble, Pflüger and Schmidt are respectively deputy president, foreign-policy

speaker and defence-policy speakers of the CDU/CSU parliamentary group in the German Bundestag.

(40) See his speeches at the National Endowment for Democracy, 6 November 2003, and at Whitehall Palace, 19 November 2003; see also **al-Hayat**, 1 December 2003.

(41) See Jim Hoagland, "U.S. Europe Differ Politely Over Middle East", **The Wall Street Journal**, 15 January 2004.

(42) Ronald D. Asmus and Kenneth M. Pollack, "Transformation des Mittleren Ostens: Das neue transatlantische Projekt," **Blätter für deutsche und internationale Politik**, vol. 47 (2002) No. 12, pp. 1457-1466; idem/idem, "Werte statt Waffen", **Die Zeit**, 4 September 2003.

(43) Volker Perthes, "Europe needs its own plan for the Middle East", **The Financial Times**, 21 March 2003.

(44) A Secure Europe in a Better World. European Security Strategy, Brussels, 12 December 2003, p. 8.

(45) See Hermann Gröhe, Christoph Moosbauer, Volker Perthes, and Christian Sterzing, "Evenhanded, not Neutral: Points of Reference for a German Middle East Policy", in Perthes (ed.), **Germany and the Middle East**, pp. 11-28 (22); see also Felix Neugart and Tobias Schumacher, "The EU's Future Neighborhood Policy in the Middle East: From the Barcelona Process to a Euro Middle East Partnership", in: Christian-Peter Hanelt, Giacomo Luciani, and Felix Neugart (eds.), **Regime Change in Iraq: The Transatlantic and Regional Dimension** (San Dominico de Fisole: European University Institute, 2003), pp. 169-191 (188).

(٤٦) حسبما أوردته جريدة الحياة في ١٨-١-٢٠٠٤م، فقد وقع في عام ٢٠٠٤م مؤسسو الجامعة الأوربية في البحرين اتفاقية مع جامعة هانوفر الألمانية للتعاون في مجال علوم البيئة.

(٤٧) تستطيع الوكالة الألمانية لوثائق مخابرات ألمانيا الشرقية السابقة أن تقدم الدعم في هذا الموضوع، وقد حصلت اتصالات بين هذه المؤسسة ومؤسسة الذاكرة العراقية التي تريد أن تكون مسؤولة عن وثائق المخابرات العراقية في عهد صدام.

(48) See Iris Glosemeyer and Volker Perthes, "Anti terror reforms. A snapshot on the situation in Saudi Arabia", **SWP Comments** (January 2004), No. 1 (http://www.swp-berlin.org).

(49) See Jean-Paul Picaper, "L'armée allemande peaufine sa capacité de ,projection", **Le Figaro**, 6 December 2002.

(٥٠) حول السياسة الشرقية لبسمارك، انظر:

Friedrich Scherer, **Adler und Halbmond. Bismarck und der Orient 1878-1890** (Paderborn: Schönigh, 2001).